موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة «رائد»

خطوة على طريق دعم استثمارات المؤسسة

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

الرياض: **التقاعد**

لأن استثمار المؤسسة العامة للتقاعد لمواردها المالية وتنميتها يمثل أحد أهم الوسائل التي تسعى لتحقيقها، وأمام تنامي عدد المشاريع الاستثمارية التي تتبناها المؤسسة تملكًا وتطويرًا وإدارة، جاءت خطوة تأسيس شركة تكون مهمتها الأساسية إدارة تلك الاستثمارات التي تملكها المؤسسة العامة للتقاعد.

وقد قرر مجلس الوزراء بالفعل الموافقة على طلب وزير التجارة والصناعة بتأسيس تلك الشركة باسم شركة الاستثمارات الرائدة «رائد»، تملكها المؤسسة بالكامل وفقًا لنظامها الأساسي المرفق بالقرار، وهذا نص المرسوم الملكي:

بعون الله تعالى،

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود،

ملك المملكة العربية السعودية،

بناء على المادة (الثانية) والمادة (الثانية والخمسين) المعدلتين من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦)، وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ،

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٣) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٨هـ،

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة «الاستثمارات الرائدة (رائد)»، وفقًا لنظامها الأساس المرافق.

ثانيًا: الموافقة على الأحكام الواردة في المواد (الرابعة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والثالثة والعشرين، والأربعين) من النظام الأساس للشركة المذكورة.

ثالثًا: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

وتأتي هذه الخطوة دعمًا لدور المؤسسة الاستثماري، وقدرتها على المنافسة وإعطائها المرونة اللازمة في الإجراءات والتعاقد لإدارة استثماراتها وإيجاد كفاءة إدارية عالية لإدارتها.

وقد أعرب معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي عن عظيم شكره وتقديره لقرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على تأسيس الشركة، والذي سوف ينعكس بإقراره على تحسين إدارة الاستثمارات للمؤسسة وتطويرها، ويعود بالنفع على تعظيم حقوق المتقاعدين والمشتركين في أنظمة التقاعد.

وأوضح معاليه، أنه تم تأسيس شركة مساهمة مقفلة قابضة مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للتقاعد لإدارة استثمارات المؤسسة وتملكها، ويجوز لها تأسيس شركات أخرى تابعة، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الغير. وقد تم إقرار تأسيسها باسم شركة الاستثمارات الرائدة «رائد»، ويقع مقرها الرئيس في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ولها أن تنشئ فروعًا أو مكاتب أو توكيلات أخرى داخل المملكة أو خارجها.

ومن أهم أغراض الشركة تملك وبيع وإدارة كل استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد وأصولها أو جزء منها، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والتصرفات التي تساعد على تحقيق أغراضها، ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إنشاء المشاريع العقارية، والتجارية، والصناعية، والخدمية وتملكها وبيعها، وتطوير إدارتها وتشغيلها.

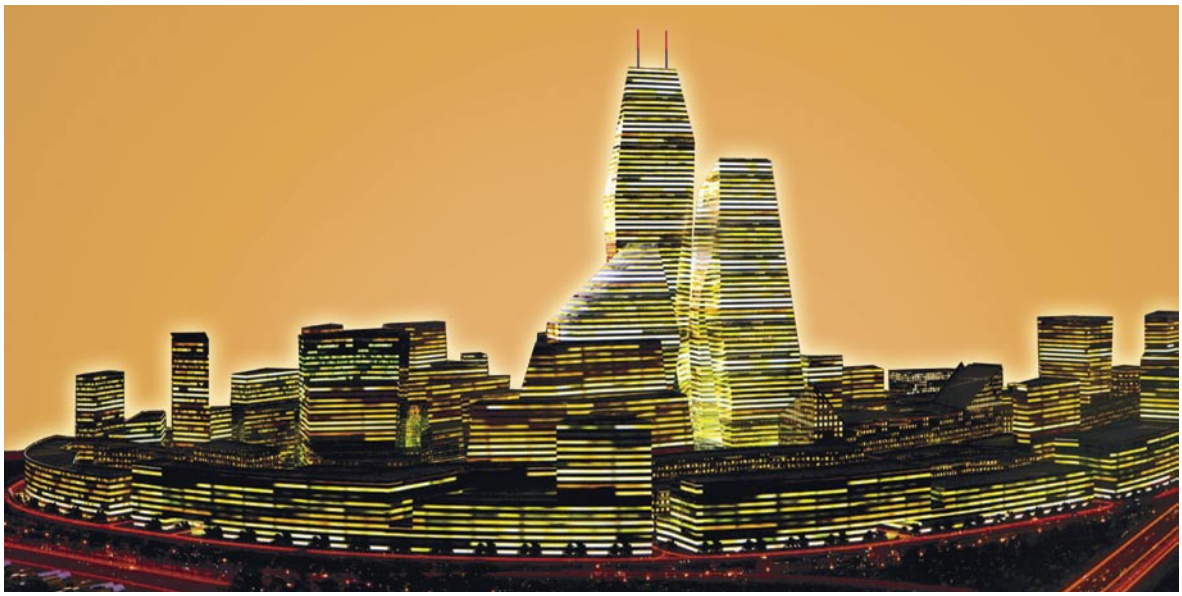

مشروع مركز الملك عبدالله المالي

- شراء الأصول المادية والمعنوية، وتملكها، وبيعها، واستئجارها، وتأجيرها.
- الاستثمار لحسابها، ولحساب المؤسسة العامة للتقاعد في الأوراق المالية بالشراء والبيع في أسواق الأسهم المحلية والإقليمية والدولية.

ولها في سبيل تحقيق أغراضها القيام بجميع الأعمال المالية والتجارية والصناعية أيًا كان نوعها، سواء كانت خاصة بأصول ثابتة، أو متداولة، أو منقولة.

كما يجوز للشركة أن يكون لها مصلحة، أو تؤسس، أو تشترك بأي وجه من الوجوه في الشركات والمؤسسات أو الهيئات الأخرى السعودية والأجنبية في تأسيس الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة أو مكملة لأعمالها، أو التي قد تعاونها في تحقيق أغراضها، أو أن تشتريها كلها أو جزءًا منها، مع ملاحظة أن مدة الشركة تسعون عامًا تبدأ من تاريخ صدور المرسوم الملكي الذي يرخص بتأسيسها، ويجوز إطالة هذه المدة بمدة مماثلة أو بمدد أخرى.

ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به مبلغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال مقسمًا إلى (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم متساوية القيمة تبلغ القيمة الاسمية لكل منها (١٠) عشرة ريالات سعودية، وتكتتب المؤسسة العامة للتقاعد في رأس المال المصرح به بالكامل، ويجوز للشركة زيادة رأس المال المصرح به عن طريق إدخال بعض الأصول الاستثمارية التابعة للمؤسسة العامة للتقاعد وفق التقييم الذي يقره مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.

أعمال تسوية أرض مركز الملك عبدالله المالي

ويتكون مجلس إدارة الشركة من ٧ أعضاء يصدر تعيينهم بقرار من مجلس إدارة المؤسسة، ويمكن أن يكون الأعضاء المعينون من مجلس إدارة المؤسسة أو غيرهم، كما أن للشركة مراقب حسابات أو أكثر.

ومن المؤمل أن يساهم تأسيس هذه الشركة في تطوير استثمارات المؤسسة ونمائها، وبالتالي دعم الهدف الأساسي للمؤسسة من إيجاد مورد مالي للمتقاعدين من موظفي الدولة المدنيين، والعسكريين، والمستفيدين منهم بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية.

يذكر أن مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد برئاسة معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم عبدالعزيز بن العساف قد وافق في وقت سابق على رفع نظام هذه الشركة إلى المقام السامي لاعتماده. كما تجدر الإشارة إلى أنه من الممكن في مراحل متقدمة بعد تأسيس الشركة النظر في طرح جزء من أسهمها للمشتركين في أنظمة التقاعد المدني والعسكري للاكتتاب فيها، والاستفادة من الأرباح التي سوف تحققها، بإذن الله.

أهم المشاريع الاستثمارية

ولعل من أهم مشاريع المؤسسة العامة للتقاعد المستقبلية، والتي استدعت تأسيس شركة «رائد»، مركز الملك عبدالله المالي الذي وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على إنشائه في مدينة الرياض، والذي، كما هو معروف، سوف يضم المؤسسات المالية الراغبة في الوجود والجهات ذات العلاقة، وسيقام على أرض المؤسسة الواقعة على امتداد طريق الملك فهد شمال الرياض على مساحة تبلغ نحو ١,٦ مليون متر مربع، وسيتم تصميمه وفق أحدث المعايير العالمية، وتجهيزه بأعلى مستويات البنية التحتية بإذن الله. وسيكون

مركز الملك عبدالله المالي معلمًا حضاريًا من معالم عاصمتنا الحبيبة الرياض، فضلاً عن إسهامه في النمو الاقتصادي والتطور الذي تشهده المملكة في شتى المجالات.

فالمؤسسة العامة للتقاعد تتبنى برامج استثمارية تعود بالنفع على حقوق المتقاعدين من خلال تعزيز الموارد المالية للمؤسسة، علاوة على ما تعطيه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. واستثمار المؤسسة في مركز الملك عبدالله المالي يأتي انسجامًا مع هذه السياسة. فالمؤسسة هي المالك والمطور للمشروع، والذي سيتم إنجازه على عدد من المراحل. وقد استكملت جميع الدراسات اللازمة لاعتماد مخطط الموقع العام للمشروع، وتم البدء في أعمال الحفر والتسويات، وسيضم مركز الملك عبدالله المالي المقر الرئيس لهيئة السوق المالية، ومقر السوق المالية (تداول)، وأكاديمية مالية في وسط المركز، ومقار للعديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية الأخرى الراغبة وما يرتبط بها من شركات خدمات مالية، إلى جانب خدمات ومرافق أخرى متعددة. وفي هذا الإطار فقد عقدت اللجنة التنفيذية المعنية بمتابعة الدراسات التخطيطية (Master Plan) لمشروع مركز الملك عبدالله المالي اجتماعًا، مؤخرًا، بمقر المؤسسة العامة للتقاعد، حضره كل من

مشروع المباني المكتبية بشارع الضباب

معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، وسمو أمين منطقة الرياض، ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومعالي رئيس هيئة السوق المالية، ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، وسعادة رئيس مركز المشاريع عضو هيئة تطوير مدينة الرياض، وعدد من المختصين من الجهات ذات العلاقة.

وناقشت اللجنة المرحلة النهائية لإعداد المخطط العام والدراسة المرورية، والبيئية، والخدمات المختلفة كالكهرباء، والمياه، والاتصالات، والتقارير الأخرى ذات العلاقة بالمشروع. وبعد مناقشة جميع الجوانب، واشتراطات البناء الخاص بالمناطق المطورة تم الاتفاق على جميع المعلومات اللازمة للرفع إلى مقام هيئة تطوير مدينة الرياض لطلب

مشروع المباني السكنية بمشعر منى

اعتماد المخطط (Master Plan)، ليتم على ضوء ذلك البدء في المراحل التفصيلية، والتنفيذ للبنية التحتية للمشروع.

وقد أعرب معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي عن سعادته وسروره لهذا الإنجاز الذي سوف يتيح للمؤسسة الانطلاق إلى مرحلة التنفيذ. كما قدم معاليه شكره لجميع الجهات الداعمة لهذا المشروع الوطني المهم.

كما سيتم إنشاء سوق للسلع بالمملكة يكون مقرها الرئيس مركز الملك عبدالله المالي. وقد عبرت عدة مؤسسات مالية محلية وعالمية عن رغبتها في الانتقال إلى المركز للمساهمة بشكل فعال في تنوع نشاطات أحد أكبر اقتصاديات العالم.

كما حصلت المؤسسة العامة للتقاعد على أول رخصة على مستوى المملكة العربية السعودية من قبل الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، وذلك لإنشاء منطقة تقنية تحت مسمى (مجمع تقنية المعلومات والاتصالات) على الأرض المملوكة للمؤسسة العامة للتقاعد، والتي سبق وتم اعتماد المشروع عليها من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٧/٥/١٦هـ وعدّها منطقة تطوير خاصة بالتقنية والمعلومات والاتصالات.

ويشتمل المشروع على مجموعة من البنى التحتية المتطورة لتكوين تجمعات تقنية علمية وتوفير بيئة أعمال اقتصادية مترابطة ومتكاملة تصب في خدمة تنمية صناعات حديثة ذات أبعاد استراتيجية لتطوير قطاع التقنية والمعلومات في بلادنا الحبيبة

ويعدّ قطاع تقنية المعلومات دافعًا جذابًا للاستثمارات بما له من دور في تحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولهذا قررت المؤسسة العامة للتقاعد تولي مسؤولية الاستثمار في أول مدينة للمعلومات والتقنية بالمملكة العربية السعودية.

وسيؤدي هذا المشروع، بمشيئة الله تعالى، إلى زيادة قوة المنافسة العالمية لشركات تقنية المعلومات بالمملكة، إضافة إلى تحسين الوضع التنافسي لمدينة الرياض بما يضيفه المشروع من مميزات، وكذلك ارتفاع معدل تدفق رؤوس الأموال في قطاع تقنية المعلومات.

وهناك، أيضًا، عدد من المشاريع الرئيسة الأخرى تحت التنفيذ، ومنها مشروع إنشاء مبان مكتبية بشارع الضباب في مدينة الرياض، والذي يحوي ثمانية أبراج بارتفاع سبعة أدوار يصل إجمالي مسطحاتها (١٠٠,٠٠٠)م٢، ودورين تحت الأرض لمواقف السيارات، وقد تم إنهاء ٩٥٪ من أعمال الإنشاء.

كما وقعت المؤسسة العامة للتقاعد عقدًا بمبلغ تجاوز (١٩٤) مليون ريال سعودي مع إحدى الشركات الوطنية لتشييد عدد من المعارض التجارية، والتي تبلغ مسطحاتها أكثر من (٨٦) ألف متر مربع. ويشتمل المشروع على عدد كبير من المعارض التجارية المكونة من طابقين أرضي وميزانين سوف تشيد على سبع مجموعات (بلوكات) مملوكة للمؤسسة بمساحة إجمالية تقارب (١٠٣) آلاف متر مربع على امتداد طريق سعيد بن زيد (خالد بن الوليد سابقًا) بحي الحمراء في الرياض. وقد عملت إدارة المشاريع العقارية في المؤسسة على تحقيق أعلى المستويات الفنية في تصميم هذه المعارض ليس من الجانب المعماري فحسب، بل أيضًا من جانب الأنظمة الهندسية المساندة المطبقة في المشروع ليظهر بالصورة التي رسمتها المؤسسة، حيث تمت دراسة حركة المشاة في المشروع لتحقق أعلى مستويات المرونة، ودراسة حركة السيارات في المواقف وفي الدخول والخروج منها، لتتفق مع أعلى مقاييس الراحة والأمان المطبقة على المستوى العالمي، كما أن الجانب المعماري، أيضًا، له نصيب كبير من الاهتمام، فقد وفر المشروع لكل معرض خدمات وتجهيزات مستقبلية تمكنه من العمل كوحدة واحدة ذات استقلالية كاملة في خدمة المتسوقين.

وتهدف المؤسسة العامة للتقاعد من إنشاء مثل هذه المعارض المتطورة إلى تلبية الطلب الكبير لمثل هذه المعارض وما تمثله من فرص استثمارية جيدة تهدف إلى دعم المركز المالي، ورفع نسبة العائد على استثمارات المؤسسة والاستمرار في تنمية حقوق المتقاعدين، وليدعم تحمل المؤسسة لالتزاماتها المالية المستقبلية تجاه صرف المعاشات التقاعدية المتزايدة سنويًا. إضافة إلى المشاريع السابقة، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه يجري، حاليًا، تنفيذ مشروع إسكان الحجاج المكون من ست عمائر على سفوح جبال مشعر منى، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع المباني السكنية بمشعر منى، والذي تساهم المؤسسة العامة للتقاعد في تمويله.

إحدى الآليات التي بدأت العمل في أرض مجمع التقنية

وحرصًا من المؤسسة العامة للتقاعد على تنويع الاستثمارات التي تخدم المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر فقد أقرت برنامجًا لتمويل شراء المساكن للراغبين من موظفي الدولة المسجلين في المؤسسة، وسوف يعلن عن جميع التفاصيل مستقبلاً فور اكتمالها. وهذا البرنامج التمويلي يشمل جميع الموظفين الحكوميين المنتسبين إلى المؤسسة العامة للتقاعد وشريحة المتقاعدين في جميع مناطق المملكة. ومن المتوقع البدء بالعمل في هذا البرنامج في النصف الثاني من عام ١٤٢٨هـ، وتهدف المؤسسة من وراء إقرار مثل هذا البرنامج إلى تعزيز مواردها المالية، إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام المشتركين في أنظمة التقاعد لشراء مساكن لهم بشروط سهلة وميسرة. ■